جوهر الحديث

تشخيص المستشار المحلي والمستورد

مفرح النومس العنزي

في زمن سكان البادية بالجزيرة العربية لحسن الحظ لم يكن لديهم مستشار مستورد والذي لو كان موجودا في تلك الفترة لقاد البدو بالتدريج نحو الانقراض فعندما تكون هناك مشكلة في مجتمع البدو تعرض على جميع أفراد القبيلة، ويطلب شيخ القبيلة الرأي من الجميع لإيجاد حل لهذه المشكلة أو تلك من منطلق «الرأي يا عيال» وقد يكون الحل المناسب في الرأي الذي يقدمه أقل القوم شأنا حتى وإن كان راعي الغنم في القبيلة فيؤخذ به وهو أسلوب ناجح لمعالجة الأزمات.

وفي الحرب العالمية الثانية سخرت بريطانيا كل إمكانياتها المحلية من المستشارين البريطانيين بكافة التخصصات لصد هجوم الغارات الجوية من قبل سلاح الجو الالماني ونجحوا باختراع الرادار، وكان له دور كبير في التصدي لهذه الغارات قبل ان تحدث خسائر على الأراضي البريطانية.

وأما المستشار المستورد في الكويت فهو مختلف تماما، إذ تجده يضيف إلى اسمه العديد من الألقاب مثل خبير القانون الياباني في محكمة التمييز الدستورية العليا في يوكوهاما، والخبير القانوني في قضايا الردع النووي في الحرب الباردة والساخنة في بحر قزوين، والزميل في جامعة السوربون الصومالية، والمهندس طيار ودكتور والمستشار في الدعم اللوجيستي للقوات الجوية الخاصة المتقدمة خلف صفوف العدو... الخ، وكل هذه العظمة لأجل تضليل الجهة المستوردة له عن حقيقته ومع الأيام اتضح أن هذه الألقاب ما هي إلا أوهام زائفة بعالم اليقظة لأن الواقع هو ما نراه اليوم في حياتنا اليومية من حصاد السنين للاستشارات المقدمة من المستشارين المستوردين الذين يسعون لتدمير البلد من اجل مصالحهم الشخصية والمصالح الضيقة للحرامية الشركاء لهم في نهب البلد.

ومثال على ذلك ما نراه من خراب الطرق وتفشي ثقافة الرشوة والواسطة والمحسوبية وهي ثقافة دخيلة على المجتمع الكويتي بسبب الخلل الكبير الذي أصاب التركيبة السكانية وهو الآن ظاهر على السطح وبوضوح ويقال إن معالجته جارية والله أعلم.

وحقيقة إشاعة ان (الكويتي لا يشتغل) هي كلمة باطل أريد بها باطل، وهذا الباطل يعني الاستيلاء على الوظائف الاستشارية في الدولة وسحب البساط من تحت الكفاءات والخبرات الكويتية والنتيجة توكيل الأمر إلى غير أهله، ومن علامات قيام الساعة توكيل الأمر إلى غير أهله كما ورد في أحاديث الرسول ﷺ.

والحل الحقيقي والمنطقي والعادل والمثمر والسهل وغير المكلف على الدولة والمفيد في دورة الاقتصاد المحلي هو أن يوكل الأمر لأهله من أبناء الوطن فهم خط الدفاع الأول في الحفاظ على خصوصية الكويت والحرص على استقرارها وامنها ومن يخطئ منهم يحاسب.

ومن هنا يجب علينا ألا ننسى الحكماء الكويتيين الكبار في السن والمتقاعدين الشرفاء أصحاب المبادئ والقيم والأخلاق والذين انتهى بهم المطاف إلى إهمالهم ودفنهم من قبل الحكومة، فلجأ الكثير منهم إلى الإقامة الدائمة في المزارع والجواخير والشاليهات بسبب إغراق الوطن بالمستشارين المستوردين، فلم تتم الاستفادة من خبراتهم الطويلة في جميع التخصصات فتحولوا من خلال الوضع الراهن إلى مستشاري ثروة زراعية وحيوانية بالمجان من دون مقابل.

وعليه.. أرجو ممن يملك زمام الأمور بهذا البلد الطيب ان يعتمد على المستشارين المحليين بقدر الإمكان أما المستشارون المستوردون فليس لهم مكان في الكويت بعد ان أثبتوا فشلهم.

وهذا الأمر أصبح مطلبا شعبيا لا يمكننا التنازل عنه لأننا في زمنهم لا طبنا ولا غدا الشر.

مسك الختام: «والله لو عثرت بغلة في العراق لخفت ان يسألني الله عنها، لم لم تصلح لها الطريق يا عمر».

الخليفة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبل 1300 سنة.

الحرف 29

ضحينا بالحكومة عشان الحكومة الجاية تعيش

waha2waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

مازلت مصرا على اعتقادي الذي دونته في مقالي بالأمس أن الحكومة القادمة ستكون أكثر شراسة في تعاملها مع نواب المعارضة، بل سأذهب إلى أبعد من هذا من أن المعارضة ومع دخول الحكومة الجديدة ستخسر نوابا محسوبين عليها ولن يتبقى سوى أقل من 15 نائبا و5 إلى 6 نواب متأرجحين في مواقفهم، ما يعني أن أي استجواب سيتقدم لرئيس الحكومة أو أي من وزرائه سيكون مصيره الفشل.

□ □ □

بل أذهب بالاعتقاد إلى أبعد من ذلك وهو أن الحكومة الحالية كان خروجها متعمدا، بل وكأنها كانت تنتظر شرارة أي استجواب لترحل بهذه الطريقة السريعة والمفاجئة، والدليل أن من أوائل من أيد استجواب رئيسها كانوا من الموالاة المحسوبين عليها، لذا خروجها أقرب إلى الحركة السياسية المدبرة والمقصودة، وكأنها كانت حكومة تم تشكيلها لحضور ثلاث جلسات فقط، جلسة انتخاب الرئيس وجلسة اللجان والجلسة الأخيرة التي انتهت إلى تقديم الاستجواب، حكومة شكلت على عجالة ورحلت بعجالة، لا يوجد تفسير منطقي سوى هذا، بل كأنها حكومة جس نبض.

□ □ □

لا بل إن أقرب تفسير هو أنه تمت التضحية سياسيا بهذه الحكومة من أجل أن تعيش الحكومة القادمة وتكون أطول عمرا وأكثر مواءمة، هل الأمر متعمد ومعد له مسبقا أم أن الأحداث المتسارعة فرضت هذه الفكرة السياسية؟ لا أدري ولكنه واقع بل وحقيقي، يقول إن موت حكومة سيطيل عمر حكومة قادمة.

□ □ □

المعارضة وللأسف وان كانت قد سجلت بذلك نصرا مؤقتا إلا أنها لن تفرح كثيرا فكما ذكرت الحكومة القادمة لن تكون كالحكومة التي سبقتها، خاصة في ظل وجود شبهة أن تكون رحلت بمزاجها وبرغبتها ولم تكن استقالتها هربا من المواجهة قدر ما هي مناورة سياسية بعيدة المدى.

□ □ □

على المعارضة أن تعي هذا جيدا، وعليها أولا أن تتوقف فورا عن شخصنة صراعاتها وان تتوقف تماما عن حصر رؤيتها في قضيتين سياسيتين وان تبدأ بالعمل التشريعي المنوط بأعضائها والالتفات للقضايا الشعبية الرئيسية.

□ □ □

إبداء اعتراض النواب على تعيين وزراء أو رفض النواب لعودة وزراء يمكن أن نفهمه إذا كان للوزير تدخل مباشر في الشأن المحلي، أو أن يكون للوزير دور تحت قبة عبدالله السالم، ولكن أن تعترض على وزير عمله خارجي ولا علاقة له بالسياسة المحلية فهذا غير مفهوم إطلاقا بل غير منطقي، وأعني هنا اعتراض بعض النواب على وزير الخارجية الشيخ د.أحمد ناصر المحمد، لأنه اعتراض غير مفهوم وغير منطقي، فالشيخ أحمد أولا ومنذ أن تولى المنصب وأغلب عمله منصبّ في الشأن الخارجي وتحديدا في قضية الأزمة الخليجية التي انتهت إلى انفراجة بفضل الوساطة الكويتية التي قادها ودعا لها المغفور له بإذن الله سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، وجهود صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد، حفظه الله.

□ □ □

ومنح صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الوزير الشيخ د.أحمد ناصر المحمد وسام الكويت ذا الوشاح من الدرجة الأولى تقديرا لدوره في الوساطة الخليجية، دليل على التقدير العالي الذي ناله كوزير خارجية، لذا يبقى الاعتراض عليه ليس غير منطقي فقط بل غير مقبول.

□ □ □

المعارضة عليها ان تعيد ترتيب أوراقها وان تبدأ بالعمل على تشكيل كتل برلمانية متجانسة لأن المعارضة ستتفكك في قادم الأيام وستتقلص لذا من الأفضل أن يعمل اعضاؤها على تشجيع قيام الكتل البرلمانية حتى تكون خط دفاع أخير للنهج المعارض.

□ □ □

توضيح الواضح: الوكيل المساعد لشؤون الأمن العام اللواء فراج الزعبي يطبق سياستين ناجحتين، الأولى أمنية والثانية إدارية، الأولى وهي قاعدته الرئيسية أنه لا أحد فوق القانون أيا كان منصبه أو صفته، أما السياسة الإدارية فإنه يعمل بسياسة الباب المفتوح سواء لأفراد عاديين أو عسكريين. اللواء الزعبي نموذج لمسؤول أمني يجمع بين الأمن والإدارة بنجاح كبير، بارك الله فيك وقواك الله.

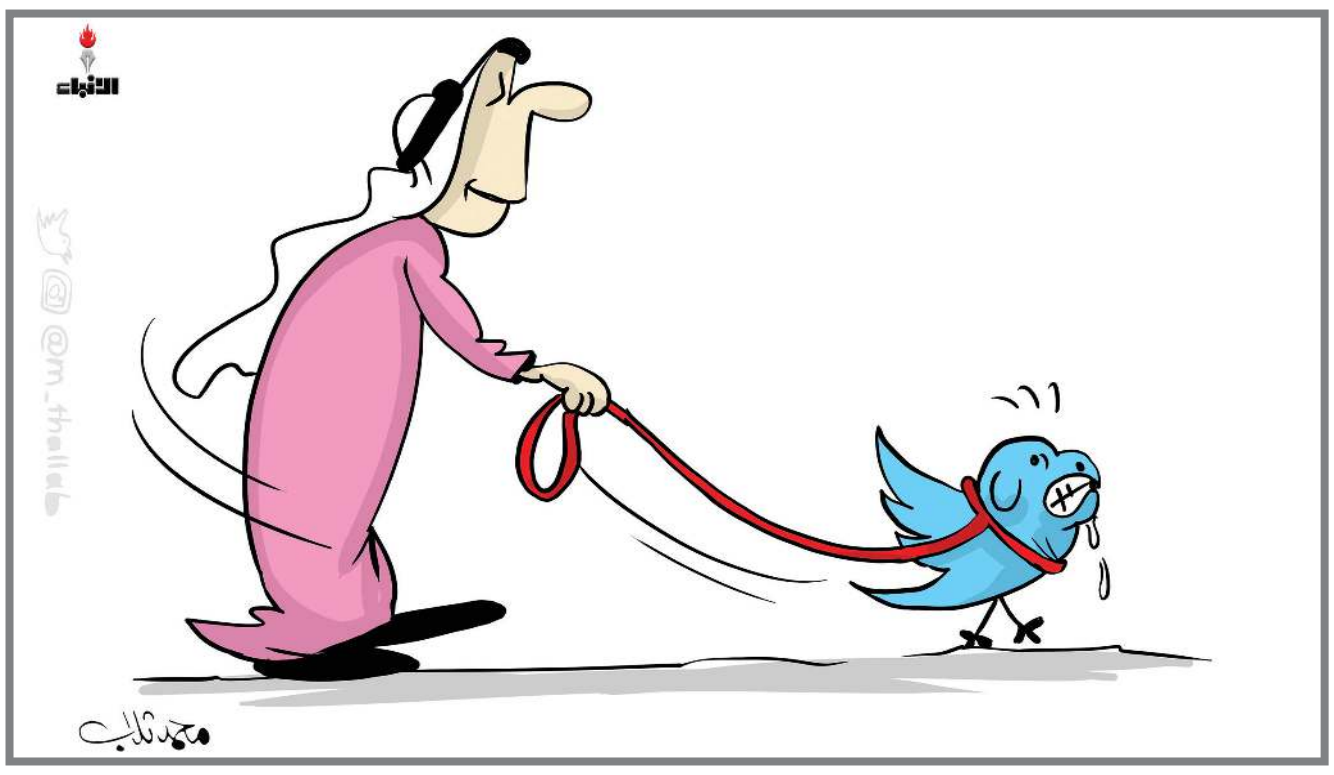

وجهة فكر

الشورا قراطية

@hammad _ alnomsy

hmmad _ alnomsy@yahoo.com
حماد مشعان النومسي

سنحاول في هذا المقال إبطال حجة من يرفض الديموقراطية بحجة أنها تختلف عن الشورى أو أنها ضد فكرة الإسلام بشكل تام.

وسنبين أن هذا الكلام ساقط عقلا ونقلا، وأن الديموقراطية والشورى ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، ألا وهي عملة العدل البشري المحدود، والذي يسعى إلى محاولة التطبيق الجزئي لنظرية العدل الإلهي المطلق، وسنبين الخط الفاصل بين المقتضيات الدنيوية والمقاصد الدنيوية.

□ □ □

لأن القصة والفلسفة هي عبادة الله (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)، ثم عمارة الأرض بالحق بأي أسلوب يحقق لنا النجاح في أمور دنيانا، كما أمر الله وبما لا يتعدى على حدوده (فاستقم كما أمرت) ومحاولة تحقيق القدر المعقول من العدل والعدالة والمساواة.

□ □ □

هذا بشكل عام، أما عندما ندخل إلى صلب الموضوع فنستطيع القول: إن أهم عبارة يتغنى بها رافضو الديموقراطية بل هي الذريعة الوحيدة لديهم، هي: أن الديموقراطية حكم الشعب لنفسه، وهو ما يريدون تصويره بأنه مضاد لحقيقة «إنما الحكم لله».

وهذا ما هو إلا وهم كباقي أوهامهم المثيرة للشفقة، لأنه لغويا ومنطقيا وعقليا لا يجب الوقوف عند لفظ (لنفسه) واعتبارها مجردة، لأن المقصود هنا حكم الشعب لنفسه إداريا وتنظيميا وليس كما يصورون ويدلسون، كما أن حكم الشعب لنفسه ليس بالضرورة أن يكون مستقلا عن التشريع الإلهي.

هذا بشكل عام، وفي الحالة الإسلامية على وجه الخصوص هو تشريع متصل بشرع الله وحكم من باطن حكم الله، ويجب أن يكون حكما ممتثلا لأوامر الله وبما لا يتعارض مع شرع الله، وهو تحقيق تام وترجمة حقيقية لحقيقة موجوبية «إنما الحكم لله»، وشرحا وتفصيلا وتأصيلا لقول الرسول ﷺ «أنتم أعلم بأمر دنياكم».

□ □ □

فعندما يقال للمسلم لمن الحكم؟

لله أم.. للشعب للإنسان

للشرع والتشريع أم.. للعقل؟

فمن البديهي أن يكون الجواب: «إنما الحكم لله»، ولكن أيضا من خلال ما صح لدينا من كتاب وسنة

وإنما الشعب والإنسان والعقل ما هم إلا أدوات إدارية وأساليب تنظيمية ومفاتيح بحثية تطويرية، تحت سقف شرع الله.

□ □ □

ففي نظرية الديموقراطية الحقيقية غير المبتوره نقول: السيادة للتشريع، والسلطة للأمة.

وفي نظرية الشورى الصحيحة غير المؤولة تأويلا نفعيا فإننا نقول: السيادة للشرع، والسلطان للأمة.

وهنا يتحقق التطابق التام شكلا، وفي الموضوع يعتبر التشريع متصلا بشرع الله والحكم من باطن حكم الله، ويراعى في جمع المواد الدستورية والمذكرات التفسيرية وجميع القوانين مسطرة الحلال والحرام، والابتعاد عن الشبهات الشرعية والمختلف بشأنه والالتزام بإجماع المسلمين.

□ □ □

ويمكنني القول إن عالمية الفكر الإسلامي ولا أقول «العولمة الإسلامية»، هي من تلغي التعارض بين الشورى والديموقراطية، بل أكاد أجزم بأن الديموقراطية في هذا العصر هي الوعاء الأمثل للشورى.

□ □ □

هذا بشكل عام ومختصر باتجاه القضية الرئيسية وهي «إنما الحكم لله».

أما باقي القضايا في هذا الموضوع كالملكية الدستورية (الوزارة المطلقة والوزارة المقيدة)، والانتخاب والتعيين والتغلب والاختيار وأهل الحل والعقد، فهي قضايا يطول الشرح حولها ولا تتحملها مساحة المقال، بل سيكون لها تفصيل في بحث كامل وشامل سيرى النور قريبا بإذن الله، ثم إنها قضايا فرعية خلافية تحتمل الرأي والرأي الآخر ولا تؤثر في جوهر الموضوع.

بوضوح

أفضال الوراقين والنساخين

wasmiya _ m@yahoo.com
وسميه المسلم

الفضل الكبير يعود للوراقين والنساخين في العصور القديمة والوسطى في انتشال وحفظ التراث العربي والإسلامي من الضياع والاندثار والإتلاف والسرقة. والوراق هو الرجل الذي يحترف الوراقة وهي مهنة كانت شائعة في العصور القديمة والوسطى، وقضى الوراقون حياتهم في نسخ الكتب وصحة النقل ودقة الضبط والتصحيح والتجليد وتزيين الكتب وبيع الورق والأحبار، والوراقون كانوا ينسخون الرق الأزرق الذي يعتبر من أجمل وأدق مواد الكتابة الذي يصنع من كبريتيد الحديد مع الصمغ العربي وهناك الأحبار التي تصنع من السخام «سواد القدر» أو من الحناء وبعضها من نبات الجوز والعرب تعلموا هذه الطريقة من الصناع الصينيين في سمرقند «تقع في آسيا الوسطى» ثم نسخ ونقل الكثير من المؤلفات والمصاحف الشريفة وأمهات الكتب القيمة والتي تم نسخها وتجليدها وأصبحت في متناول أصحاب الفكر والرأي والمثقفين.

وامتهن الوراقون هذه الحرفة في نسخ الكتب على أمل الحصول على العلم والمعرفة وهي مهنة شائعة في البلاد الإسلامية في العصور الوسطى وكانت تقوم آنذاك مهام مهنة الطباعة والنشر وازدهرت حرفة الوراقين في العصر العباسي في القرنين الثالث والرابع الهجريين بسبب كثرة ما نقل وانتسخ فيه من الكتب والمؤلفات إلى جانب جودة النسخ والتصحيح والعناية بهما وازدهرت حركة التأليف والنشر والترجمة. وهي مهنة ثقافية وحضارية وحتى أن يد هارون الرشيد وازدهرت وتطورت صناعة الورق في العصر العباسي وازدادت النسخ من كتاب واحد إلى أكثر من كتاب حرصا من ضياع الكتب وضياع الجهد المعرفي وتحولت دكاكين الوراقين إلى مراكز للثقافة وملتقيات للعلماء والأدباء وأهل المعرفة والشعراء وباستقرار الخلافة الإسلامية في العهد العباسي في بغداد كعاصمة للخلافة وكمركز ثقافي بدأت مرحلة جديدة من التطور في مختلف العلوم والثقافة وهي تعتبر فترة ذهنية في الحكم العباسي.

وكثر الوراقون في بغداد وكان المؤلفون غالبا ما يختارون لنسخ كتبهم وكان أبو حيان التوحيدي 312هـ ـ 414هـ ومؤلفاته ومصنفاته الوافرة ومثال ذلك كتابه الإمتاع والمؤانسة وغيره من مؤلفاته قد امتهن حرفه الوراقة والنسخ التي زاولها في مدينة بغداد ومعرفته بأمور التصحيح وهو ذو خط جميل في الكتابة ويتميز بدقة نقله.

وازدهر الخط العربي في العصر العباسي وأصبحت بغداد في العصر العباسي مركزاً لإنتاج الكتب ومنها تجد طريقها إلى أبعد مدن في العالم الإسلامي بواسطة ظهور الجمال. قد يكون هناك الكثير من الكتب والمخطوطات فقدت أو أتلفت ولكن هناك مخلصون من الأجيال يأخذون على عاتقهم استرجاع ذاكرتهم المفقودة لإيمانهم ببقاء الكلمة حية وبهذه الطريقة نسعى للحفاظ على ذاكرة أجدادنا وآبائنا بتدوينها وخطها وحفظها لبداية عصر جديد في البحث عن الثقافة والمعرفة.

الجاحظ كان يبيت ليالي طوالا في محال الوراقين ليقرأ ويطالع لأنه لا يملك من الأموال ما يكفيه لشراء الكتب.

والوراقة تعين على كتابة المصاحف الشريفة وكتب العلم ووثائق الناس وهي في نظر ابن خلدون من أمهات الصنائع الشريفة وازدهرت حرفة الوراقين في العصر العباسي في بغداد وبلغ عدد حوانيت الوراقين في بغداد في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري «والتاسع الميلادي» أكثر من مائة حانوت.

وظهر المخطوط الورقي بدل قراطيس البردي التي كانت تتلف بسرعة وأنشأ أول معمل للورق في بغداد سنة 174هـ على

للسطور عنوان

إستراتيجية تنظيم البعثات الدراسية لإداريي الدولة

@family _ sciences
شيخة العصفور

يطمح الكثير من موظفي الدولة في الإدارات العامة بمختلف المؤسسات الحكومية إلى استكمال دراساتهم (الماجستير والدكتوراه)، فلا عيب في أن يكون الهدف الرئيسي من وراء ذلك للغالبية منهم هو الارتقاء بالتدرج الوظيفي والراتب، ولكن في المقابل نجد هناك فوضى فكرية في العمل الإداري بالتحديد، وتكمن الفوضى في نقطتين:

الأولى: البرستيج الوظيفي والاجتماعي والذي يجعل من الموظف متعاليا عن بعض المهام في الإنجاز السريع للمعاملات.

والثانية: التضارب الفكري بين العمل الإداري والعمل الأكاديمي.

إن الأخيرة تكمن وراءها المعيقات الإدارية والفنية لندرة البصيرة في العمل الإداري الإنجازي، فالموظفون الإداريون المقبلون على التنمية الإدارية والمهنية بحاجة إلى بعثات علمية فنية تزيد من كفاءة العمل الإداري بشكل أكبر من الدراسة الأكاديمية التي يهدف غالبية الموظفين الإداريين بعد استحقاقها التحويل الوظيفي إلى مدرس معيد أو عضو هيئة تدريسية وليس موظف إدارة يسعى للإنجاز والتنمية الإدارية التي تكفل التقدم ضد البيروقراطية الإدارية، والتي بخست حقوق الكثير من موظفي الدولة أصحاب الهمم والطموح والفهم الصحيح لمنظومة العمل الإداري في مجال العمل.

وسبق أن كتبت مقالا نوهت فيه إلى أهمية عمل الملاحق الثقافية في التواصل المستمر مع الجامعات في بيان كل ما هو جديد في التخصصات العلمية العملية والفنية والتي تكون ما فوق البكالوريوس من أجل التعليم المتميز الذي ينعكس على جودة العمل الإداري والتنظيم الإداري للدولة، حيث إن تلك الشهادة يطلق عليها اسم «دبلوم عالي» لمختلف التخصصات المهنية فهي تعطي المزيد من الفهم لأبعاد التنمية وتفتح آفاقا جديدة لمنظومة مجال عمل الموظف الإداري، ولضمان حق الموظف فلابد من معادلتها من قبل الديوان كرتبة الماجستير في الدرجة والزيادة في الراتب، كما أن شهادتين من الدبلوم العالي تعدل درجة الدكتوراه في الترقية والدرجة والراتب لموظفي الإدارة فقط على سبيل المثل.

كما أن الجامعات المحلية لها دور كبير في دعم تلك الدراسات التي تدعم العمل الإداري في شتى مجالاته، حيث إن تلك الدراسات ليست لها علاقة بالدورات التنموية لمهارات الموظف والتي تكون مدتها ما بين أسبوع إلى شهر، وإنما تكون مدتها ليس أقل من سنة دراسية كاملة وربما أكثر لبعض التخصصات في زيادة المعرفة للأبعاد التنموية في مجال الأعمال الإدارية في مختلف مجالاتها، وعليه يكفل ذلك التطوير وتغيير نهج سير العمل الإداري مواكبا عصره وزمانه، كما يهدف ذلك محو أمية الإدارة التي تكمن في وضعها التقليدي منذ سنوات طويلة، وهذا بحاجة إلى طاقات شبابية يكون بيدها اتخاذ القرارات في التنمية والتغيير للأفضل، وبذلك قد حققنا مقولة «زرعوا فأكلنا ونزرع ليأكلوا».

إن دعم الفرد ماديا ومعنويا مطلب إسلامي وحضاري بحت، لا عيب في أن الفرد يبحث عن السبل التي ترفع من مستواه المادي والوظيفي، وإنما العيب في البيروقراطية ـ وتخبط القرارات ـ وأزمة وضع الفرد المناسب في المكان المناسب.

نقش القلم

محمد عبدالحميد الصقر

إلا الجهالة أعيت من يداويها!

الثلاثاء 5 يناير 2021 ميلادية الموافق 21 جماد الأول 1442 هجرية، يوم سجله التاريخ بأحرف من نور للخليج العربي وجزيرة العرب خاصة، وللوطن العربي والعالم أجمع عامة، بعد أن نجحت الكويت وشقيقاتها حولها في عودة اللحمة الخليجية ووطنها حزمة واحدة أمام طغاة الحقد والحسد والظلم لهذه المنظومة المسلمة المسالمة لتعبث ڤيروسات الفتنة أشد وأقسى من وباء كورونا هذا العصر لتفت بها، والعبث بمقدراتها، وحزمة تعاونها قبل 6 عقود تجمعها ولا تفرقها لولا أوفياء قيادتها، حكاما ومحكومين، إعادة مياهها لروافدها المطلوبة صفق ودعا لها كل من يعنيه أمرها، ويدرك مغزى توقيعاتها، واعتماد ملفاتها القومية العربية الخليجية.

بارك الله جهودكم ورفع شأنكم بإسعاد شعوبكم واستقرار أحوالكم أمنا وأمان لهذا الزمان بتسميتها «قمة قابوس وصباح الخير».

وللأسف للخندق الداخلي دمعة ساخنة تحت قبة عبدالله السالم بيت الكويت العامر جلسة مؤلمة في ذات اليوم والتاريخ تجرح جبينها بأيدي البعض الذين قصدوا ما قاموا به والتنكر لإنجازات سمعة الكويت ودورها للمنطقة بجهالة أعيت من يداويها ينادي مخلصي ديرتهم بآخر علاجها الكي لوقف مزيد هرجها ومرجها بما حدث ولا نتشرف كمواطنيها تمثيلكم للأمة الشريفة العفيفة يا نواب الوقت الخاسر كل قسم رددتموه باسم الخالق وتعاسة المخلوق.

وإن غدا لناظره قريب بإذن الله تعالى وقدرته.

منذ متى كان شيوخنا يفرطون بمصلحة الشعب؟!

عزة الغامدي

تابعنا بكل أسف التطورات التي شهدتها الساحة المحلية لدينا والتي كنا نتمنى ألا تكون وأن تهدأ النفوس ونرى استقرارا سياسيا يعمّ على الوطن بالخير.

إلا أنه ومع الأسف لم تجر الرياح كما نتمنى، وقد بدأ الصدام بين السلطتين، ومع الأسف لأمر لا يعني المواطن وحياته ومعيشته ورفاهيته ولا هي قضية تعليمية او دينية، كما لو تم الصدام مثلا لأجل عدم تعديل قانون الجزاء حتى يتم تطبيق العقوبات الشرعية لنحد من الجرائم التي كثرت بالآونة الأخيرة.

ولكن مع الأسف الصدام وتهديد سمو الرئيس الشيخ صباح الخالد بالاستجواب لأجل انتخابات رئاسة مجلس الأمة، وعلى الرغم من أن الدستور لم يعط صلاحيات لرئيس مجلس الأمة تعني الشعب أو تمسّ جيب المواطن وشؤون حياته أو تسيير السياسة الخارجية والداخلية للدولة فقد حددت المهام لرئيس مجلس الأمة بما لا يتجاوز حدود مجلس الأمة أي أن الشعب لا يعنيه في الغالب من هو رئيس مجلس الأمة؟ لأن شخص الرئيس هو أمر يعني الأعضاء بالدرجة الأولى لأنه ينظم الجلسات ويديرها ويدير مجلس الأمة والعاملين فيها وهو بالتالي حدوده داخل مجلس الأمة.

لذلك، فإن تقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء لأن الحكومة لم تصوت للنائب والوزير السابق بدر الحميدي وعلى الرغم من أن التصويت كان لمصلحة الرئيس مرزوق الغانم، حيث جرى التصويت داخل أروقة مجلس الأمة، ففاز باختيار النواب وهذه انتخابات داخلية بين الأعضاء ولا ضير سيقع على المواطن على خلفيتها.

وحول كل ما يشاع أن الحكومة تدخلت أو لم تتدخل بالتالي، كانت هناك انتخابات داخل أروقة مجلس الأمة كانت نتيجتها فوز الرئيس مرزوق الغانم، وعليه فإن الإيمان بالديموقراطية يجعلنا نتقبل الرئيس الجديد ونهنئه ونتمنى له التوفيق لما فيه مصلحة وخير للوطن وكما ذكرت فإن شخص الرئيس لا يؤثر بصورة مباشرة على المواطن لأن من يتخذ القرارات التنفيذية التي تعني المواطن هم شيوخنا، حفظهم الله الذين توارثوا مبدأ صون وحماية مصلحة الوطن والمواطن.

لذا لم يحدث في تاريخ الكويت القديم أو المعاصر أن المواطن قد تضرر، فلله الحمد أنعم الله علينا بحكام عادلين، أطياف مختلفة من بقاع العالم يحسدوننا عليهم حتى في الدول المتقدمة لم تتمكن من أن تقدم لمواطنيها ما يقدمه لنا حكامنا حماهم الله.

لذا كنا نتمنى ألا تشهد الحياة السياسية لدينا كل هذه المهاترات والتشنيج وتعطيل العمل السياسي وتنفير المجتمع من أعضاء مجلس الأمة أكثر مما هم نافرون، فقد وصل الحد للبعض إلى الكفر بمجلس الأمة وبأهميته مما يخلقه من تأزيم ومشاحنات تضر بمصالح المواطنين التي تتعطل كلما استقالت الحكومة لأن هناك مصالح للعباد لابد ألا تتعطل لأجل مثل هذه المهاترات غير المنطقية.

أما إذا كان البعض يعتقد أن مثل هذه الاستجوابات تأتي بالخير للكويت فليمل علينا أين هو الخير الذي ستطاله جيوبنا من جراء هذه الاستجوابات؟ سوى الشحن وزرع البغيضة بين الناس وتقسيم المجتمع بين مؤيد ومعارض وكلنا أبناء رحم واحد ألا وهي الكويت، فالكويت تجمعنا ومصلحتها فوق أي اعتبار ولا نقبل أن نكون محل انتقاد من الآخرين بأن أعضاءنا لا يتقنون الحرفية السياسية فبالتأكيد سيسخر منا كثر حين يسمعون أن مشاكل الكويت في ظل أزمة صحية عالمية وحياة الأفراد المهددة والاقتصاد الذي تدمر اختزلها البعض لدينا بالانتخابات الرئاسية لمجلس الأمة.

إن كل ما نتمناه حقيقه أن تهدأ الأنفس، فالكويت ليست عزبة وليست غابة بل بلد دستوري يطبق به القانون بكل حزم دون تفرقة وهذا من النادر أن يحدث في مجتمعات تماثل مجتمعاتنا، لذا فاحمدوا الله على النعمة ولا تكفروا بها.